**انضمام ليبيا لمنظمة اوبك وسياستها النفطية (نيسان 1962 - أيلول 1971م).**

**أ.د. أحمد صبري شاكر الخيقاني**

**الباحثة افراح مهدي صالح**

**جامعة ذي قارـ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

**Afrahafrah390@gmail.com**

**المستخلص:**

 يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها اهمية كبيرة ، فهو سلعة ذات مستوي استراتيجي مؤثر للدول المنتجة والمصدرة بشكل عام ولليبيا بشكل خاص فهو وسيلة مهمه لتحقيق النمو الاقتصادي بما يحتويه من مكونات تساعد على التنمية فيعد مصدر مهم للعائدات المالية اللازمة لتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات الانتاجية، وبالتالي يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور صناعة النفط وهو اهم طاقة في مجال النشاط الاقتصادي، ولأجل الحفاظ على هذه الطاقة المهمة في تنشيط وادامة اقتصاديات الدول العالمية، عملت خمسة دول في بغداد على انشاء منظمة اوبك في ايلول 1960 وهي العراق والكويت وايران والمملكة العربية السعودية وفنزويلا ، بهدف ضمان حصص الانتاج الفردي والجماعي والحفاظ عبلى سعر النفط في السوق الدولية وبهذا انضمت ليبيا الى منظمة اوبك في نيسان 1962 ، وبما ان الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله على النفط فانه يؤثر بشكل كبير على اقتصادها، وقد ادى انضمام ليبيا الى منظمة الاوبك الى تغيرات كبيرة في سياستها النفطية لأنها بدأت بالدخول الى عالم الإنتاج والتصدير وقد شكل هذا العام نقطة تحول مهمة في التنمية الاقتصادية الليبية، وقد ازدادت اهمية النفط في الاقتصاد الليبي بعد ثورة ايلول 1969 .التي شهدت بداية العهد الجمهوري مع وصول العقيد معمر القذافي للحكم وقد كان لهذه الثورة اثر بارز في سياسة منظمة اوبك في السبعينات.

الكلمات المفتاحية: (انضمام، ليبيا، منظمة اوبك، سياستها النفطية).

**La Libia aderì all'OPEC e alla sua politica petrolifera (aprile 1962 - settembre 1971).**

**Prof. Ahmed Sabri Shaker Al-Khikani**

**Ricercatrice Afrah Mahdi Saleh**

**Università Dhi Qar، College of Education for Humanities**

**Abstract:**

 Oil is one of the Economic Resources that have great importance، as it is a commodity with a direct impact in shaping the economic scene، as it is of strategic importance to the producing and exporting countries in general، and to Libya in particular، so oil is an important means to achieve economic growth، because it has the ingredients that greatly help in developing Because it is an important source of financial returns necessary to carry out the process of economic development in all of its productive sectors. Thus، economic growth is closely related to the development of the oil industry، it is the most important energy in the course of economic activity، and in order to ensure maximum benefit. This important energy in activating and sustaining the economies of the world's oil-renting countries، resources that were not among the active players in the industrial field. Five countries in September 1960 in Baghdad، Iraq، Kuwait، Iran، Saudi Arabia and Venezuela، established the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)، with the aim of ensuring quotas Individual and collective production and maintaining its price in the international market. In the face of this guarantee، Libya joined OPEC in 1962، and since the Libyan economy is a rentier economy that depends on its financing on a natural، enforceable source، it has an impact on its economy، Libya’s entry into the Organization of Petroleum Exporting Countries OPEC in April 1962 led to changes in its oil policy. This year marked an important turning point in Libya’s economic development because it entered the world of production and export، The importance of oil has increased in strengthening the economy of the Libyan ، by the revolution of September 1، 1969، to mark the beginning of the Republic’s era with the arrival of the contract Muammar Gaddafi to power، and this revolution had a prominent impact in shaping OPEC’s policy in The seventies.

Parole chiave: (adesione، Libia، OPEC، politica petrolifera).

**المقدمة:**

 يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها اهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي ، فهو ذا أهمية استراتيجية للدول المنتجة والمصدرة للنفط بشكل عام ، ولليبيا بشكل خاص ، فالنفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك لما يمتلكه من مقومات تساعد بشكل كبير على التطور لأنه يشكل مصدراً مهمه للعائدات المالية الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بجميع قطاعاتها الانتاجية ، ومن أجل ضمان الاستفادة القصوى من هذه الطاقة المهمة في تفعيل وادامة اقتصاديات دول العالم النفطية الريعية الموارد والتي لم تكن من الدول الفاعلة في المجال الصناعي عمدت خمس دول في أيلول عام 1960 في بغداد ، وهي العراق والكويت وايران والسعودية وفنزويلا إلى تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، بهدف ضمان حصص الانتاج الفردية والجماعية والمحافظة على سعره في السوق الدولية ، امام هذ الضمان انضمت ليبيا الى منظمة الاوبك عام 1962 ، وبناءا على ذلك جاء موضوع البحث تحت عنوان انضمام ليبيا الى منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك وسياستها النفطية ( نيسان 1962- ايلول 1971 ) .

 تجسدت أهمية البحث في استثمار الموارد النفطية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية سيما انه من الموارد الناضبة والتي يمكن لها ان تحقق فوائض مالية قادرة على تحقيق تراكمات رأسمالية ضخمة، تنعكس في زيادة الناتج المحلي اجمالي للبلد ، يهدف البحث الى دراسة انضمام ليبيا الى منظمة اوبك عام 1962 ومواقفها من سياسة المنظمة حتى عام 1969 والتعرف على واقع السياسة النفطية الليبية بما يتلاءم مع طبيعية المنظمة والنظام السياسي الليبي .

 اما مشكلة البحث تمثلت في عدم وجود سياسة نفطية ليبية فاعلة في مجال الانتاج والتصدير وعدم تطور الصناعة النفطية في ليبيا مما جعل انتاجها النفطي تحت سيطرة تقلب الاسعار وسطوة الشركات الاجنبية وبذلك فان النفط الليبي لم يستخدم بشكل يخدم الاقتصاد المحلي للقيام بعملية التنمية مما ادى الى تعطيل عملية النمو الاقتصادي .

 ولغرض الاحاطة التامة بالموضوع قسم البحث الى نقطتين اساسيتين تناولت الاولى انضمام ليبيا الى منظمة اوبك وموقفها من برمجة الانتاج واسعار النفط (نيسان 1962- اب 1969) ، في حين وضحت الثانية طبيعة السياسة النفطية الليبي في العهد الجمهوري ( ايلول 1969- ايلول 1971 ) وموقف دول منظمة الاوبك من السياسة الليبية الجديدة .

أولاً : انضمامها للمنظمة وموقفها من برمجة انتاج واسعار النفط (نيسان 1962- آب 1969).

 أدى اكتشاف حقول النفط المنتجة في ليبيا إلى زيادة انتاجها من النفط الخام بمعدلات عالية ، وحققت عوائد مالية ودخل سنوي اعتمد على الإنتاج والتصدير خلال المدة (١٩٦١-١٩٦٣) ، وقد نص قانون البترول على تحديد سعر النفط المستخرج وحساب قيمته على أساس السعر المعلن السائد آنذاك([[1]](#endnote-1))، الا ان عملية تسويق النفط الليبي بكميات متزايدة إلى أوربا واجهت مسألتين تعلقت اولها بنوعية النفط الليبي الذي تميز بخفته لاسيما المستخرج من حقل الظهرة النفطي جنوب غرب مدينة سرت الذي تصدره مجموعة اوسيس (Oasis Group) ، وكانت النتيجة المباشرة لوصول النفط الخام الليبي للأسواق الأوربية زيادة صادرات فنزويلا من الخام الثقيل وتطوير حقل السفانية البري السعودي الذي كان ينتج زيت متوسط الكثافة، اذ زاد الطلب على الزيوت عالية الكثافة ليتم خلطها مع النفط الليبي ، أما المسألة الاخرى فنجمت عن ملكية النفط الليبي فقد آلت أغنى حقول النفط في ليبيا إلى مجموعة اوسيس التي لم يكن لديها منشآت كافية في أوربا لاستيعاب الطلب المتزايد على النفط الليبي ، واضطرت أثر ذلك إلى تقديم خصوم عالية من أجل بيع النفط والتعويض عن الاموال التي صرفتها لاستخراجه.([[2]](#endnote-2))

 اثر استمرار الشركات الأجنبية بالتحكم في انتاج النفط واسعاره على موقف ليبيا من مسألة الانضمام لمنظمة اوبك ، بعد ان وجدت ان انضمامها إليها يمكن ان يحقق لها مكاسب اقتصادية ويعزز دورها كدولة منتجة ، خصوصاً ان قانون البترول الليبي ذو رقم 25 لسنة 1955 نص على إيجاد روح التعاون المثمر مع الأطراف المعنية بالصناعة النفطية في داخل البلاد وخارجها ، كما يرجع إلى الأهداف الرئيسية التي نصت عليها المبادئ التأسيسية لهذه المنظمة والتي تلخصت في تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء للمحافظة على مصالحها المشتركة وتثبيت أسعار البترول في الأسواق العالمية واستقرارها ، والتحكم في انتاج البترول لضمان عائدات مالية وتحقيق أرباح مرضية لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة البترولية.([[3]](#endnote-3))

 وازاء العوامل السابقة قدمت ليبيا في مطلع نيسان عام 1962 طلب الانضمام إلى المنظمة([[4]](#endnote-4))، وقد ابدت الدول المنضوية في المنظمة موافقتها على ذلك واصدرت قرارها رقم (4/31) بقبول عضويتها في المنظمة في الاجتماع الأول للمؤتمر الرابع الذي عقد في جنيف في المدة ٥- ٨ نيسان عام ١٩٦٢([[5]](#endnote-5))، ومنذ بداية انضمامها إلى منظمة أوبك وجدت ليبيا نفسها أمام وضع يفرض عليها التنسيق والتعاون في سياستها النفطية بما يتمشى مع سياسة المنظمة بحكم كونها حديثة العهد في التصدير ، ولم يكن في مقدورها أن تفرض على المنظمة سياسة أو خطة خصوصاً وان المشاكل التي كانت تواجهها ليبيا في القطاع النفطي في تلك المدة هي أكثر من تلك التي واجهتها الدول الأعضاء في المنظمة.([[6]](#endnote-6))

 ادركت ليبيا وبعض الدول الاعضاء في منظمة اوبك أن سعرها المعلن أقل لما يجب أن يكون عليه ، وارجعت بعض الدول هذا الانخفاض في الأسعار المعلنة إلى وفرة المعروض من النفط الخام لا سيما بعد دخول ليبيا للسوق العالمية وبيعها النفط بأسعار منخفضة ، واعتقدتا فنزويلا والسعودية أن أهم الوسائل لتحسين أسعار النفط الخام ومنع حدوث المزيد من التخفيضات عليه يتم من خلال التوصل إلى برنامج لتحديد الإنتاج ، إلا ان ليبيا رأت ان ذلك من شأنه الاضرار بمصالحها باعتبارها دولة دخلت ميدان الإنتاج حديثا([[7]](#endnote-7))، ولم يتعدى انتاجها من النفط عند انضمامها إلى منظمة اوبك 67،1 مليون برميل([[8]](#endnote-8))، وكان احد اهداف انضمامها إلى المنظمة هو زيادة انتاجها بدلاً من خفضها لتحقيق عوائد مالية كانت بأشد الحاجة لها في سبيل تنمية اقتصادها.([[9]](#endnote-9))

 كانت من مصلحة ليبيا اسوة بالدول المنتجة الاخرى أن يكون السعر المعلن للنفط أعلى مما يمكن أن يكون عليه ، لان عائداتها من النفط هي نصف هذا السعر بعد أن تخصم منه نفقات الإنتاج ، في حين كان من مصلحة الشركات الأجنبية خفض السعر المعلن إلى مستوى السعر الذي في السوق ، حتى لا تتحمل وحدها كامل الفرق بين الاثنين ، لذا عمدت مراراً إلى خفض السعر المعلن([[10]](#endnote-10))، وقد سعت ليبيا منع الشركات العاملة في أراضيها من القيام بذلك اذ منع - تعديل قانون البترول في تموز عام ١٩٦١ الشركات النفطية التي حصلت على امتيازات وفقا لقانون البترول عام 1955 التقديم مجدداً بطلب للحصول على امتيازات جديدة ، إلا إذا قبلت بالتشريع الجديد الذي نص على عدم خفض السعر المعلن ،وقد أعلنت لجنة البترول الليبية في منتصف عام ١٩٦٢ قبول عدد من الشركات الأجنبية بشروطها نلك.([[11]](#endnote-11))

 شاركت ليبيا للمرة الأولى في اجتماعات منظمة اوبك في الجلسة الثانية للمؤتمر الرابع الذي عقدته المنظمة في 4-8 حزيران عام ١٩٦٢ بجنيف ، واصدر المؤتمر ثلاثة قرارات مهمة بشأن أسس دفع ضريبة الدخل ولإتاوة وعلاوات التسويق([[12]](#endnote-12))، فقد دعا القرار (4/32) الدول الأعضاء للدخول في مفاوضات مع شركات النفط بقصد تامين قيام الشركات بدفع ضريبة الدخل، للدول المنتجة الأعضاء على أساس الأسعار المعلنة والتي تقرر أن لا تقل عن الأسعار التي كانت سائدة في السوق قبل 9 آب عام 1960 ، وفي حال فشل المفاوضات تقوم الدول الأعضاء بإجراء مشاورات فيما بينها لغرض اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لإعادة أسعار النفط الخام إلى المستوى الذي كانت عليه قبل 9 آب عام 1960 ، وهو التاريخ الذي خفضت فيه الأسعار بمعدلات تتراوح بين 5-8% ، وعلى الرغم من إن ليبيا لم تكن مصدرة للنفط آنذاك إلا إن مثل هذا المطلب لو تحقق لأفاد جميع الدول المصدرة للنفط بما في ذلك ليبيا باعتبار إن أسعارها كانت مبنية على أسعار الشرق الأوسط والتي خفضت قبل تسعير النفط الليبي([[13]](#endnote-13))، ونص القرار ذو الرقم (4/33 ) على أن تتواصل الدول الاعضاء في اوبك مع شركات النفط العاملة في أراضيها من أجل الوصول إلى صيغه يتم بمقتضاها توحيد معدل الإتاوة (الريع)([[14]](#endnote-14))، في مستوى تعده الدول الأعضاء عادلاً وان لا تحسب هذه الإتاوة كقسط مقدم تختصم من ضريبة الدخل المستحقة على الشركات ، وكان هدف المنظمة من هذا القرار هو توحيد معدل الإتاوة بين الدول الأعضاء والتي كانت تختلف من دولة لأخرى وفقاً لتشريعاتها النفطية ، وقد كان قرار الأوبك في صالح الدول الأعضاء باستثناء فنزويلا التي كانت تعتبر الإتاوة فيها جزء من تكلفة الإنتاج. وتضمن القرار الثالث ذو الرقم (4/34) الذي صدر في مؤتمر اوبك الرابع موضوعات التخفيضات لأجل التسويق ، وقد طالب القرار بوجوب اتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بعدم تحملها أية مساهمة بنفقات التسويق ، وكان مثل هكذا القرار من شأنه ان يفيد الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة ، ففي معظم دول الشرق الأوسط كان مقدار التخفيضات غالباً 1% من السعر المعلن ، ولكن بالنسبة لليبيا فإنها تصل إلى 30% ، لذا كانت هي المستفيد الأكبر من هذا القرار كونه من شأنه ان يتيح لها تحقيق عوائد مادية كبيرة جراء بيع النفط الخام لديها ، وشجعت الدول الاعضاء في اوبك ليبيا لتحقيق ذلك الأمر الذي يعني منع الشركات المستقلة من الاستمرار في منح تخفيضات كبيرة على اسعار النفط الخام وتعويض هيكل الأسعار.([[15]](#endnote-15))

 وبعد انتهاء منظمة اوبك من قضية تنفيق الريع تبنت موضوع برمجة الإنتاج عملياً ، وأصدرت في اجتماعها السابع في العاصمة الاندونيسية جاكارتا أواخر تشرين الثاني عام 1964 قرارها المرقم (7/50) ، وتقرر بموجبه تشكيل اللجنة الاقتصادية([[16]](#endnote-16)) التي اخذت على عاتقها إعداد الدراسات الأولية اللازمة لمعرفة أسباب استمرار أسعار النفط بالهبوط مقابل ارتفاع أسعار السلع المصنعة وهو ما تعارض بشكل جدي مع المصالح الأساسية للدول الأعضاء.([[17]](#endnote-17)) وصودق في المدة من 5-10 نيسان عام 1965 على النظام الداخلي للجنة الاقتصادية بموجب القرار (8/55) في الاجتماع الثامن للمنظمة الذي عقد في جنيف.([[18]](#endnote-18))

 ومنذ منتصف ستينيات الفرن العشرين ، ازداد الطلب العالمي على النفط الخام بسبب اهتمام الدول الصناعية في بناء اقتصادها ، واعتمد النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ودول اوربا الغربية واليابان على امدادات النفط الرخيصة الواردة من دول الشرق الاوسط ازاء تباين انتاج النفط واستهلاكه ، فلم تكن الدول الصناعية تنتج سوى أقل من نصف استهلاكها ، وكانت في الوقت ذاته تستهلك كميات مضاعفة من النفط الخام نتيجة حاجتها اليه في صناعاتها ، وتوزع الاحتياطي النفطي العالمي في الدول الأقل استهلاكاً للنفط مثل دول منظمة اوبك في حين لم يكن لدى الدول الصناعية المستهلكة سوى 5% من اجمالي الاحتياطي العالمي.([[19]](#endnote-19)) وما زاد الحاجة الملحة للنفط المستورد من دول اوبك هو بطئ وتدني الانتاج الامريكي للنفط الخام الامر الذي دفع الأخيرة في الدخول بتنافس مع دول اوربا الغربية واليابان لغرض الحصول على كميات وفيرة من نفط الشرق الاوسط ، وقد ادت زيادة الطلب العالمي على النفط الخام إلى زيادة الضغوط على دول منظمة اوبك، وسعت الدول الصناعية إلى الحصول على النفط بأسعار منخفضة. [[20]](#endnote-20)

 وفي اجتماع المنظمة التاسع الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس في المدة 7-13 تموز عام 1965 استمعت المنظمة إلى تقرير اللجنة الاقتصادية حول اسعار النفط وأصدرت قرارها (9/61)، الذي أكد على إن احد العوامل التي تسهم في تدهور أسعار النفط الخام أو منتجاته هو التنافس غير المقيد في استعمال الطاقة الإنتاجية الزائدة ، واكد المجتمعون على وجود حاجة ملحة لوضع برنامج للإنتاج يحقق أهداف المنظمة وتقرر تبني خطة إنتاج مرحلية يزداد بموجبها الإنتاج في بلدان المنظمة زيادة معقولة لمواجهة الزيادات المنتظرة في الطلب العالمي، وعرض برنامج الإنتاج على حكومات البلدان الأعضاء للمصادقة عليه.([[21]](#endnote-21))

 تباينت مواقف الدول الاعضاء في اوبك بشأن مسألة برمجة الاسعار ، فقد عارضت ليبيا وايران والسعودية تحديد حصص الانتاج بداعي ان انتاجها كان محدود جداً، اما فنزويلا فأبدت عدم رغبتها في إعطائها حصة كبيرة من الإنتاج أثناء توزيع الحصص المقررة لكل عضو([[22]](#endnote-22))، في حين اعربت الكويت عن استعدادها بمطالبة الشركات الاجنبية العاملة لديها بتخفيض وتائر استخراج النفط من أراضيها. ولم يمنع هذا التباين في وجهات النظر بين الدول الاعضاء في اوبك من المضي في وضع خطتها لتنظيم الإنتاج لمدة (12) شهراً ، على ان تبدأ من 1 تموز عام 1965 وتنتهي في 30 حزيران عام 1966. وقدرت الدراسة التي وضعتها المنظمة نسبة الزيادة في الطلب على النفط بــ 10% خلال مدة البرنامج بالمقارنة مع العام السابق أي ما يعادل (64) مليون طن، إلا ان الدول الاعضاء في اوبك لم تتقيد في الواقع بنسبة الانتاج التي اقرتها المنظمة، ويوضح الجدول التالي النسبة المئوية للزيادة في الإنتاج حسب قرار أوبك والنسبة المئوية للتغير الحقيقي في معدلات الانتاج.([[23]](#endnote-23))

**جدول رقم (4) النسبة المئوية للزيادة في الإنتاج حسب قرار أوبك والنسبة المئوية للتغير الحقيقي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدول** | **النسبة المئوية في الزيادة في الإنتاج حسب قرار أوبك** | **النسبة المئوية للتغير الحقيقي** |
| ليبيـــــا | 20 | 22.9 |
| السعودية | 12% | 19.1% |
| الكـويت | 6.5 | 3.1 |
| إيـــران | 17.5 | 12.4 |
| العـراق | 10 | 7.5 |
| أندنوسيا | 10 | 6.5 |
| قـــــطر | 32 | - 2.7 |
| فنزويلا | 3.3 | - 3.6 |

 يلاحظ من الجدول أعلاه إن بعض الدول لم تتقيد بنسبة الانتاج فليبيا التي كان مقرراً لها أن تزيد إنتاجها بنسبة 20% قد زادته إلى 22،9% ، أي بنسبة زيادة قدرها 2،9% فوق ما هو مقرر لها ، بينما تقيدت إيران لما هو مقرر لها بل وخفضت انتاجها بـ 5.1% ، ومع إن إيران كانت متشككة في جدوى التوزيع النسبي للإنتاج ، إلا إنها كانت أكثر أعضاء المنظمة ارتياحا لهذه النسب التي أقرتها المنظمة، إذ حصلت على نسبة 17.5% مما يتيح لها زيادة (304) ألف برميل يومياً فوق إنتاجها المعتاد ، ولم يخف الشاه محمد رضا بهلوي ترحيبه بهذا التخصيص قائلاً : "إن دول المنظمة مشكورة قد راعت ظروف إيران وخصصت لها زيادة تعادل 24% من الزيادة المقترحة لجميع دول أوبك".([[24]](#endnote-24))

 بررت ليبيا والسعودية عدم تقيدهما في برنامج تنظيم الإنتاج طيلة مدة العمل فيه ، لكون توقعات الإنتاج التي قامت بها الشركات الاجنبية النفطية العاملة لديها بالنسبة لمدة الخطة كانت تزيد كثيرا عن الحصص التي حددتها أوبك، وتخلى كل منهما عن البرنامج بصورة فعلية([[25]](#endnote-25))، وتجاوزت ليبيا الحد المسموح لها في الإنتاج لكونها حديثة العهد بالإنتاج وكانت تسعى إلى تطوير حقولها ، فضلاً عن أن الشركات المستقلة التي دخلت السوق حديثا قد وظفت أموالاً طائلة بقصد الحصول على الربح الوفير وهذا مرتبط بزيادة الإنتاج ولم تكن ترغب في تحديده.([[26]](#endnote-26))

 وفي غضون ذلك القت تطورات الاحداث السياسية التي شهدتها تلك المدة بضلالها على الاوضاع الاقتصادية عموما وعلى اسعار النفط خصوصا ، وبما ان 90% من شؤون النفط هي سياسية و10% منها شؤون نفطية اقتصادية، لذا فقد اثرت تلك الاوضاع على اداء منظمة اوبك ولعل اهمها الحرب العربية – الاسرائيلية في 5 [حرب حزيران عام 1967](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_1967))[[27]](#endnote-27))، فعلى الرغم ان ليبيا لم تكن طرفاً مباشرا ًفيها الا انها اثارت ردود افعال قوية فيها لا سيما في طرابلس وبنغازي، إذ خرج عمال النفط وأحواض السفن والطلبة بمظاهرات نددوا فيها بإسرائيل والدول المؤيدة لها، وهاجمت القوى الوطنية مصالح تلك الدول في ليبيا مثل مكاتب شركات النفط الأجنبية وسفارتي الولايات المتحدة والبريطانية.( ([[28]](#endnote-28)

 وكوسيلة للضغط على اسرائيل والدول الموالية لها، اعلنت ليبيا والجزائر والعراق والسعودية والكويت وقف تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية بالنفط وبينما ارادت بعض دول اوبك مثل العراق والكويت استمرار ايقاف تصدير النفط فان الحكومة الليبية لم تنتهج السياسة ذاتها - خصوصاً ان بعض دول المنظمة مثل ايران وفنزويلا استمرت في تصدير نفطها –([[29]](#endnote-29))، وفضلت ليبيا بدلاً عن ذلك استعمال النفط كسلاح في المعركة بطريقة غير مباشرة عن طريق تصدير النفط لتحقيق عوائد مالية يمكن الاستفادة منها في دعم صمود دول المواجهة لإسرائيل ، واعلنت الحكومة الليبية [بمؤتمر القمة العربي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_1967_%28%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%85%29) في الخرطوم في أيلول عام 1967 بتقديم دعم مالي من عائدات النفط لمساعدة [مصر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) [وسوريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7) [والأردن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86) على اثر خسارتهم الحرب مع إسرائيل.([[30]](#endnote-30))

 أدى عدم تقيد بعض الدول المنتجة للنفط في اوبك بخطة برمجة الإنتاج إلى فقدان تلك الخطة قدرتها في الحفاض على استقرار اسعار النفط الخام ، وفي اجتماع أوبك الرابع عشر الذي عقد في فينا للمدة من 27-29 تشرين الثاني عام 1967 ، أصدرت المنظمة قرارها المرقم (14/84) ، الذي أكدت فيه إن برمجة الإنتاج وسيلة فاعلة في سبيل استقرار الأسعار بمستويات عادلة. لكن ليبيا والسعودية جددتا رفضهما له واقترحتا إلغائه نهائيا وترك أمر تحديد الإنتاج للشركات العاملة في البلدان المنتجة ، في حين رأت دول اخرى في اوبك إمكانية الاستمرار بالبرنامج شريطة إجراء تحسينات عليه.([[31]](#endnote-31))

 اعترضت ليبيا في آب عام ١٩٦٩ على الاسعار المتدنية التي اعلنتها شركة اكسون (التي كانت تسمى اسو حينها) لبيع الشحنات الأولى من النفط الخام الليبي ، إذ حددت سعر (2،21) دولار لبرميل النفط المنتج في حقل زلطن من كثافة ٣٩ درجة و(2،23) دولار للبرميل من كثافة ٤٠ درجة. كما احتجت الحكومة الليبية على السعر المعلن لنفط حقول البريقة شرق ليبيا لكونه اقل من قيمته الحقيقية بـ (١٠) سنتات بالمقارنة مع السعر المعلن بالنسبة للنفط العراقي من كثافة ٣٦ درجة في شرق بحر المتوسط([[32]](#endnote-32))، واتبعت شركات أخرى مبادرة اكسون في إعلان سعر قدره (2،23) دولار للبرميل من كثافة ٤٠ ، وقد اعترضت الحكومة الليبية على هذه الأسعار، وسعت للضغط على الشركات الأجنبية لغرض معالجة مشكلة تدني الأسعار وطالب بزيادة لا تقل عن (١٠) سنتات على الأسعار المعلنة لكن مطالبات الحكومة الليبية لم تجد في تلك المدة استجابة من قبل الشركات الأجنبية التي واصلت التحكم في تحديد اسعار النفط وفقا لمصالحها.([[33]](#endnote-33))

 يتضح مما سبق ان الحكومة الملكية في ليبيا ابدت معارضتها لبيع النفط الخام بأسعار زهيدة ، الا ان هيمنة الشركات الأجنبية حال دون الاستجابة لمطالبها ، خصوصاً وان التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا في تلك المدة ، قد القت بضلالها على جهود الحكومة للضغط على الشركات الأجنبية وارغامها على تلبية مطالبها.

ثانياً : سياسة ليبيا النفطية في العهد الجمهوري وموقف دول اوبك منها. (أيلول 1969 – أيلول 1971)

 انتهى النظام الملكي في ليبيا في 1 أيلول عام 1969 اثر قيام مجموعة من ضباط الجيش بقيادة [معمر القذافي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A) بانقلاب ضد حكومة الملك إدريس([[34]](#endnote-34))، وقدر تعلق الامر بتأثير هذا التحول في طبيعة نظام الحكم على سياسة ليبيا النفطية عموما وسياستها في اوبك على وجه الخصوص ، فقد اتخذت الحكومة الليبية بزعامة معمر القذافي([[35]](#endnote-35))، سلسلة من التحركات للاستفادة من موقع ليبيا الإيجابي في سوق النفط ، وطالبت بزيادة الحقوق والامتيازات من شركات النفط العاملة في اراضيها، وتمكنت الحكومة الليبية في العام نفسه ، بفرض سيطرتها على 51٪ من رأس مال البنوك الأجنبية.([[36]](#endnote-36))

 ظهرت التوجهات الثورية للقيادة الليبية على القطاع النفطي في أول اجتماع حضره ممثلي عن هذه القيادة في مؤتمر أوبك الذي عقد في قطر في المدة 14-16 كانون الأول عام 1969 ، إذ ابدى فيه ممثلي ليبيا رفضهم بتحكم الشركات العالمية في النفط ، وأكدوا أن النفط قوة سياسية سلمية ولابد أن يحقق منفعة الدولة المصدرة للنفط لا إلحاق الضرر فيها ، ولقيت تلك التوجهات تأييداً من قبل اعضاء اوبك ، فقد اعلنت المنظمة في قرارها ذي الرقم (110/19) لسنة 1970 ، تأييدها الكامل لأي اجراءات ملائمة تتخذها الحكومة اللبية لضمان مصالحها المشروعة. كما ابدت ليبيا تأييدها لقرار منظمة أوبك رقم (105/19) لسنة 1970 بشأن تأييد الحكومة الجزائرية لضمان مصالحها المشروعة في المباحثات التي اجرتها مع الشركات الفرنسية بشأن إعادة النظر في الشروط المطبقة على الشركات المذكورة ، وبادرت الحكومة الليبية إلى اتخاذ إجراءات تنفيذية اتجاه الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي وبما ينسجم مع توجهاتها السياسية جديدة.([[37]](#endnote-37))

 وازاء ذلك، طالب الوفد الليبي من الوفود العربية المشاركة في الاجتماع الذي عقد في بغداد لتنسيق السياسة النفطية في 6 كانون الثاني عام 1970 - والذي ضم وفود من الجزائر ومصر، فضلاً عن الوفد العراقي - دعم الموقف الليبي الساعي إلى زيادة اسعار النفط لما يتمتع من خصائص، وقد ابدى المجتمعون تأييدهم لذلك([[38]](#endnote-38))، واصدرت وزارة النفط والمعادن في بغداد بيان جاء فيه: "ان العراق يعلن دعمه إلى ليبيا والجزائر ، والأخذ بعين الاعتبار أن ما يهدف إليه هذان القطران هو ضمان الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها نفطيهما الخام من حيث النوعية والموقع الجغرافي القريب من الأسواق".([[39]](#endnote-39))

 ونظراً لحجم التحديات التي واجهت الحكومة الليبية في سياساتها الجديدة عقب الثورة الوليدة آنذاك وما صاحبها من أفكار لا تواءم مع الاحتكارات والتحالفات العالمية ، انطلقت المفاوضات الخاصة بتعديل الأسعار مع ممثلي الشركات الأجنبية النفطية منذ كانون الثاني عام ١٩٧٠ ، وقررت الحكومة الليبية اعادة النظر في جميع التشريعات النفطية السابقة وإدخال العديد من التعديلات على القوانين النفطية بهدف تحقيق السيطرة الوطنية والرقابة والاشراف على الثروة النفطية للبلاد([[40]](#endnote-40))، وفي 12 شباط عام 1970 تم بموجب القانون رقم (17) لسنة 1970 إلغاء «لجنة شؤون البترول» التي أنشأت بموجب التعديل الخامس للقانون ، وأبقى المشرع على سيطرة الحكومة بشكل كام على القطاع النفطي ، وكان هذا التعديل بمثابة ترتيب أو إعادة التنظيم الداخلي للدولة ، لإحكام السيطرة على قطاع النفط ، وعد تطوراً طبيعياً لما طالبت به الحكومة خلال طرحها ومطالبتها بهذا الأمر في اجتماعاتها في منظمتي أوبك وأوابك([[41]](#endnote-41))، كما اجريت تعديلات على القانون رقم ٢٥ الصادر في ٥ آذار عام ١٩٧٠ عدلت بموجبه اختصاصات المؤسسة الليبية العامة للنفط التي أنشأت عام ١٩٦٨ لتكون أداة فعالة للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تنمية الثروة النفطية بدلاً من الشركة الليبية للبترول (ليبتكو) التي كانت مسؤولة عن التفاوض والإشراف على اتفاقيات امتياز النفط آنذاك ، واستبدلت بالمؤسسة الوطنية للنفط.([[42]](#endnote-42)) وفقاً للمادة الأولى من القانون ، وتولى الاشراف عليها وزير النفط والمعادن ، وحدد القانون اجتماع مجلس إدارة المؤسسة مره واحدة في الشهر بدعوة من رئيس المجلس ويكون إصدار القرارات بعد موافقة أغلبية الأعضاء([[43]](#endnote-43))، وتعمل المؤسسة على تحقيق خطة تنموية في المجالات النفطية والمشاركة في دعم الاقتصاد القومي من خلال تنمية الثروة النفطية وادارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، وانشاء صناعات نفطية وتوزيع المنتجات النفطية المحلية والمستوردة. واجاز لها القانون الاشتراك مع الهيئات والمؤسسات التي تزاول اعمال شبيهة أو مماثلة لأعمالها، أو التي تساعدها في تحقيق اهدافها داخل ليبيا أو خارجها.([[44]](#endnote-44)) كما حدد القانون أركان عقد المشاركة بصورة واضحة ، وادخل نظام عقد المقاولة لأول مره في التشريعات النفطية لأي مقاول تتوفر فيه الكفاءة المالية والفنية للقيام باستغلال المناطق المخصصة للمؤسسة يحاسبها بالنيابة عنها ، على ان يتحمل المقاول المخاطر في فترة الاستكشاف والبحث، مع التزامه بنفقات التطوير والتسويق لقاء اجر يمنح له.([[45]](#endnote-45)) كما أممت الحكومة شبكات توزيع المنتجات النفطية المملوكة لشركات النفط الأجنبية ، واصبح توزيعها من مهام شركة النفط الوطنية([[46]](#endnote-46))، وفي سياق الضغط الليبي على الشركات الاجنبية النفطية التقى الرئيس معمر القذافي مع (21) من ممثلي هذه الشركات ، وأكد لهم ان جودة النفط الليبي وانخفاض تكاليف استخراجه وقربه من الاسواق الاوربية لا يتناسب مع اسعاره ،وحذرهم من سرقة حقوق الشعب الليبي قائلاً : "ان الشعب الذي عاش دون نفط لمدة ٥٠٠٠ سنه يمكنه العيش بدونه مرة أخرى لعدة سنين لأجل الحصول على حقوقه المشروعة".([[47]](#endnote-47))

 واستمراراً لسياسة معمر القذافي الساعية لتحرير الثروة النفطية من هيمنة الشركات الأجنبية وتحقيق السيادة الوطنية في مجالات الأسعار والإنتاج والحفاظ على الثروة بتحديد كمية الإنتاج ، اصدر في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٧٠ القانون رقم (١٢٠) ، والذي نصت مادته الأولى على تغيير اسم وزارة النفط والمعادن إلى وزارة النفط ، وحدد عملها بالإشراف على وضع السياسة العامة للنفط لتتولى تنظيم ومراقبة كل ما يتعلق باستثمار الثروة النفطية ، وتحديد أسعار النفط والغاز ، فضلاً عن إعداد كوادر فنية وإدارية وطنية لإحلالها بدلا عن الكوادر الأجنبية للعمل في الحقول النفطية في ليبيا.([[48]](#endnote-48))

 وفي 9 كانون الأول ١٩٧٠ رحب مصدري النفط في منظمة أوبك خلال المؤتمر الذي عقدوه في العاصمة الفنزويلية كاراكاس بالقرارات التي اتخذتها الحكومة الليبية الهادفة إلى السيطرة على الثروة الوطنية ، وأكدت دول اوبك على أن تيار القوة العالمية بدء يتحول بصورة حاسمة لمصلحتها ، واتفق قادة دول اوبك بمن فيهم الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز وشاه ايران محمد رضا ، على إجراءات محددة يمكن أن تتخذ ضد شركات النفط ، اذا لم تتم الموافقة على طلبات المنظمة ، واتخذ المؤتمرون عدد من القرارات في مقدمتها القرار المرقم (20/120) الذي نص على تثبيت نسبة ٥٥% كحد ادني لمعدل الضريبة على الدخل الصافي لشركات النفط العاملة في البلدان الاعضاء ، وإدخال زيادة متساوية عامة على الأسعار المعلنة لجميع الأقطار الأعضاء في أوبك ليعكس هذا السعر التحسن الفعلي الذي طرأ على اسواق النفط العالمية ، على ان يأخذ درجة كثافة النفط الخام والموقع الجغرافي للآبار في الاعتبار لحساب الاسعار المعلنة ، وانهاء التباين في الاسعار المعلنة للنفط بين الدول المنتجة في اوبك على ان يأخذ السعر المعلن الاعلى للدول الاعضاء أساساً لذلك ، مع الأخذ بالحسبان الفروقات الناجمة عن الكثافة والموقع الجغرافي([[49]](#endnote-49)) .

 على اثر ذلك ، استدعت الحكومة الليبية في 3 كانون الثاني عام 1971 ممثلي الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها وعرض نائب رئيس الوزراء عبد السلام جلودعليهم مطاب حكومته ، وفقاً لما نصت عليه مقررات مؤتمر كاركاس ، الأمر الذي مثل صدمة بالنسبة لتلك الشركات لان ذلك يعني بأن اتفاقية آب عام ١٩٧٠ مع الحكومة الليبية لا قيمة لها ، في حال الأخذ بقرارات كراكاس التي نصت على بفرض زيادة قدرها (٩) سنت إلى النسبة التي حددتها اتفاقية آب بـ (٣٠) سنتاً للبرميل ، مع زيادة في الضريبة من ٥% -٥٥% ومطالبة الشركات باستثمار (25) سنتاً من ارباحها عن كل برميل في مشاريع تنموية داخل ليبيا.([[50]](#endnote-50))

 أدت المطالب الليبية الأخيرة إلى آثار مخاوف الشركات الأجنبية وارسلت ممثلين عنها لحضور اجتماع عقد في نيويورك في11 كانون الثاني عام ١٩٧١ حضرته (٢3) شركة من مختلف الجنسيات من أجل خلق جبهة تقف ضد مطالب الدول المنتجة للنفط عموماً ، وسارت على خطاها شركات النفط العاملة في ليبيا التي عقدت اتفاقية فيما بينها عرفت باتفاقية المنتجين الليبيين أو (اتفاقية شبكة الأمان) ، وقد ارسلت نصوصها إلى منظمة أوبك والحكومة الليبية ، واتفقت الشركات فيما بينها على تعزيز التعاون في حال قيام الحكومة الليبية بقطع النفط عنها ، وعقد سلسلة من الاتفاقيات مع دول أوبك مدتها خمس سنوات لإعادة النظر في الأسعار المعلنة للنفط وعدم زيادة الضريبة مجدداً ، فضلاً عن أجراء تعديلات فيما يخص نفط ليبيا والدول التي ينقل نفطها عبر موانئ البحر المتوسط ، طبقا للزيادة والانخفاض في اجور الشحن.([[51]](#endnote-51))

 كان رد الحكومة الليبية على طلبات الشركات الأجنبية هو الرفض ، ولقي موقفها هذا تأييداً من منظمة أوبك، وقررت الأخيرة من أجل حل الخلافات بين حكومات الدول الأعضاء والشركات الأجنبية عقد اجتماع استثنائي في طهران للاتفاق على انتهاج سياسة موحدة ، وعلى اثر ذلك بعثت الشركات العاملة في ليبيا المفاوض الرئيس لشركة اكسون جورج بيرسي George Percy)) إلى طهران ليكون ممثلاً عنها في المؤتمر الذي بدأت اعماله في ٤ شباط ١٩٧١ ، لفض المنازعات مع الشركات الأجنبية ، وقد اصدر قراراته بعد سلسلة من المباحثات الشاقة بين وفد من دول الخليج العربي مكون من العراق ، إيران، السعودية، وبين وفد الشركات النفطية العاملة في تلك الدول في 14 من الشهر نفسه ، والتي أقرت بزيادة سعر النفط المعلن بما يعادل (35) سنتاً للبرميل ، وزيادة دخل الدول الأعضاء في أوابك بنسبة 2% ، فضلاً عن إلغاء الحسومات وتثبيت الأسعار المعلنة للنفط لمدة خمسة أعوام ، وزيادة الأسعار بما يعادل خمسة سنتات لكل برميل سنوياً ، أما النفط الليبي فقد نصت قرارات مؤتمر "أوبك" على رفع الضريبة من 50%-55% لاعتبارات الموقع الجغرافي وما يتمتع من خصائص.([[52]](#endnote-52))

 يبدو ان اختيار الدول الاعضاء في منظمة اوبك إلى ليبيا ممثلاً عنها في المفاوضات كان سببه الدور الذي ادته في اوبك وما اتخذته من قرارات للضغط على شركات النفط الأجنبية وارغامها على الاستجابة لمطالب دول اوبك في رفع اسعار النفط ومنع تحكم تلك الشركات فيه.

 ووفقاً لهذا التفويض، التقى عبد السلام جلود بمسؤولي الشركات النفطية في ليبيا وامهلهم مدة ثلاثة أيام لتعيين ممثلين عنهم للتفاوض حول المطالب الليبية التي تضمنت زيادة قدرها (۱،20) دولار للبرميل الواحد ليرتفع بموجبها النفط الليبي من 2،55-3،75 دولار للبرميل الواحد([[53]](#endnote-53))، وفرض زيادة كبيرة في السعر المعلن الذي تستند اليه الضرائب ، واعادة استثمار الشركات جزء من ارباحها في البلدان المنتجة ، ودفع مكافأة لدول البحر المتوسط بسبب الوفرة التي تحققها للشركات نتيجة انخفاض تكاليف النقل من موانئ البحر المتوسط إلى اوربا مقارنة بنفط الخليج العربي، وقد خشي مسؤولي شركات النفط الأجنبية من ان تلقى المطالب الليبية تلك دعم من العراق والجزائر ومشاركتهما في فرض حضر نفطي اذا رفضت المقترحات الليبية. كما خشيت من قيام ليبيا والجزائر على فرض تسوية عالية للأسعار في منطقة البحر المتوسط فوق تلك التي تم التوصل إليها مؤخراً بين الشركات ومنتجي اوبك في الخليج في اتفاقية طهران ، الامر الذي من شأنه ان يدفع دول الخليج برفض الاتفاق وطلب زيادة مجدداً من الشركات ، سيما وان الشاه الايراني محمد رضا نوه إلى ذلك قائلاً : أذا كانت تسوية البحر المتوسط مرتفعة للغاية ، فأن الضغوط المحلية تجبره إلى القيام بمثل ذلك ، مما زاد من شعور الشركات بالقلق من رفض الحضر مقابل الاستجابة إلى المطالب الليبية.([[54]](#endnote-54))

 قدمت الشركات النفطية في ۲ آذار عام ۱۹۷۱ عرضاً حددت فيه السعر المعلن بـــ (2،985) دولار لكل برميل مما يعادل بالكاد نصف الزيادة التي طلبها عبد السلام جلود ، وكان من البديهي أن يرفض الأخير هذا العرض ، لكونه لم ينسجم مع المطالب الليبية ، فرفعت الشركات عرضها مجدداً بعد خمسة أيام إلى (3،15) دولار للبرميل ، إلا انه قوبل بالرفض أيضاً ، وفي ۱۰ من الشهر نفسه امهلت ليبيا الشركات ثلاثة أيام كي تهيئ العرض النهائي وحذرت من أن المفاوضات أقرب إلى الفشل من النجاح في حال استمرار الشركات الاجنبية بالمماطلة.([[55]](#endnote-55))

 وازاء عدم تقديم الشركات الأجنبية عروضها في المدة المحددة ، اجتمع وزراء النفط للدول الأربعة مجدداً بطرابلس في 15 آذار عام 1971 ، وهددت ليبيا بعدم اكتفائها بأجراء المقاطعة بل بتأميم نفطها كليا ، واتفق الوزراء على ضرورة وقف ضخ النفط عن طريق البحر المتوسط بصورة جماعية في حال رفض الشركات مطالبهم([[56]](#endnote-56))، فاجتمع ممثلو الشركات في لندن بتاريخ ١٧ آذار عام ١٩٧١ لبحث مطالب الحكومة الليبية ، وكانت تخشى من ان يؤدي رفضها إلى إيقاف ضخ النفط([[57]](#endnote-57))، ونتيجة لذلك عقد اجتماع حاسم في ۲۰ من الشهر نفسه بين ممثل الدول المنتجة عبد السلام جلود وممثل الشركات النفطية وتم خلاله حسم الامور الرئيسية وانتهى بأبرام اتفاقية بشان الاسعار ، إلا ان الحكومة الليبية لم تصادق عليها الا في ۲ نيسان عام ۱۹۷۱([[58]](#endnote-58))، إذ طالبت من الشركات الأجنبية اضافة (۲) سنت اضافية كعلاوة شحن مقابل تصديقها الاتفاقية لمدة خمس سنوات على ان تصبح سارية المفعول ابتداء من ۲۰ آذار عام ۱۹۷۱ وأهم بنودها هي :([[59]](#endnote-59))

1. تصبح الاسعار المعلنة لبرميل النفط الخام (3،05) دولار وهو يمثل أدني سعر دائم بضمنها (۱۰) سنتات لكل برميل مكافاة لانخفاض المستوى الكبريتي ، واضافة (15) سنت زيادة مستوية تبدأ من 1 كانون الأول عام ۱۹۷۱.
2. زيادة مستوية في الأسعار المعلنة فيما يتعلق بالتضخم.
3. يبقى معدل الضريبة ثابت 55% كتعويض ووافقت الشركات دفع ضريبة اضافية حوالي (9) سنت للبرميل.
4. التخلي عن المطالبة بأعاده استثمار (۲5) سنت للبرميل ، وتعهد الشركات بالمحافظة على برامج التنقيب.

 يبدو مما سبق ، ان ليبيا انتهجت سياسة هدفها سحب البساط من تحت اقدام الشركات النفطية بهدف منعها من فرض هيمنتها على مقدرات الشعب الليبي ، والتحكم بأسعار النفط وفقاً لأهوائها ورغباتها ، إذ ادركت الحكومة الليبية ان النفط بات يمثل مصدر رئيسي في بناء الاقتصاد الليبي وتعزيز مكانتها الدولية. كما ان نجاح ليبيا في قيادتها للمباحثات نيابة عن دول اوبك الاخرى عزز من مكانتها في المنظمة ومنحها مكانة دولية كبيرة.

 وفي محاولة للتقليل من الضغوط التي مارستها الحكومة الليبية عليها ، رفعت الشركات الأجنبية في ليبيا خلال حزيران عام 1971 من عروضها لتأخذ بنظر الاعتبار زيادة قدرها (١٠) سنتات للبرميل في السعر المعلن ، لكن ذلك كان أقل بكثير من ما كانت تسعى إليه الحكومة الليبية([[60]](#endnote-60))، خصوصاً ان سياستها النفطية حظيت بتأييد دول اوبك اذ قررت المنظمة تبني مبدأ المشاركة في الإنتاج ، الذي كانت ليبيا سباقة في انتهاجه ، ودعت المنظمة إلى تطبيقه الفوري في اجتماعها الرابع والعشرين الذي عقد في فينا للمدة 12-13 تموز عام 1971([[61]](#endnote-61))، إذ نص القرار (24/135) على ما يأتي : "بعد الاستماع إلى بيان اللجنة الوزارية المشكلة في الاجتماع الحادي والعشرين للمؤتمر لدراسة تطبيق مبدأ المشاركة واخذاً بعين الاعتبار تغير الظروف بما يحتم تطبيق حق مشاركة بلدان الأعضاء في امتيازات النفط الحالية ، يقرر أن تتخذ البلدان الأعضاء خطوات فورية نحو التطبيق الفعّال لمبدأ المشاركة في امتيازات النفط الحالية. ولهذا الغرض ستشكل لجنة وزارية مؤلفة من ممثلي إيران والعراق والكويت وليبيا والعربية السعودية لوضع أسس لتطبيق المشاركة الفعالة من قبل البلدان الأعضاء في الامتيازات الحالية وتقديم توصياتها إلى اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في اليوم الثاني والعشرين من شهر أيلول عام 1971".([[62]](#endnote-62))

 حققت ليبيا بسبب الإجراءات السابقة الذكر أفضل المكاسب ، ونتيجة للزيادة في السعر المعلن ونسبة الضريبة المرتفعة التي بلغ معدلها ٥٤-٥٥% بدلاً من ٥٠% ، ارتفعت حصة ليبيا للبرميل إلى حوالي (٢٥) سنتاً مع ارتفاع الدخل السنوي من النفط من ٣٣٠-١٤٢٠ مليون دولار ، وقدرت مبالغ استرداد الديون المستحقة من خلال شراء كامل الحصة الضريبية بأثر رجعي حوالي (٧٨٥) مليون دولار.(([[63]](#endnote-63)

 بعد أن علمت الدول المنضوية في اوبك بالتسوية الليبية مع الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها ، وما حققته من نتائج ، بدأت هذه الدول بمحاولات انتهاج نهج الحكومة الليبية ، فقد طلبت ايران زيادة عامة في الأسعار المعلنة في الخليج بداعي أن التسوية الليبية تركت نفط الخليج أقل من الأسعار المعلنة بحوالي (١٦) سنتاً على الأقل ، وزيادة بنسبة ٥% في نسبة ضريبة الدخل للتساوي مع الوضع الجديد في ليبيا ، وتعديل أسعار النفط الخام الثقيل نحو الأعلى استجابة للارتفاع في أسعار زيت الوقود ، وتحت الضغط وافقت الشركات الأجنبية على زيادة نسبة ضريبتها إلى ٥٥% وزيادة السعر المعلن لبرميل النفط الخام الثقيل (٩) سنتات ، لكن دول الخليج لم تبد جميعها قبوها بذلك وعدته ليس سوى تعديل فني للأسعار المعلنة ، وطالبت بزيادة عامة في مستوى الأسعار.([[64]](#endnote-64))

**الخاتمة:**

1. ان انضمام ليبيا إلى منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك في نيسان عام 1962 ادى إلى اجراء تغيرات على ساستها النفطية ، فقد مثل هذا العام نقطة تحول مهمة في تطور ليبيا الاقتصادي لأنها دخلت عالم الانتاج والتصدير ، ويمكن ملاحظة الارتباط الوثيق بين زيادة دخل الحكومة من القطاع النفطي خلال المدة (1962-1967) ، الامر الذي انعكس بدوره على تطور الانتاج وبالتالي زيادة نشاط القطاع البترولي.
2. لقد ازدادت أهمية النفط في تقوية اقتصاد الدولة الليبية بعد ثورة الأول من أيلول عام 1969 لتكون بداية العهد الجمهوري بوصل العقد معمر القذافي للسلطة ، وقد كان لهذه الثورة الاثر البارز في رسم سياسة منظمة الاوبك في السبعينات ، إذ شهدت هذه المرحلة العديد من التحولات الأساسية في اسواق النفط العالمية والممثلة بتناقص الاحتياطيات وارتفاع نفقات البحث والانتاج خارج نطاق الاوبك ، الامر الذي عد عامل مساعد في زيادة قوة المنظمة وكان له انعكاس على تحديد علاقة البلدان المنتجة مع شركات النفط العالمية ، فمع تولي القذافي السلط في ليبيا باشر في كانون الثاني عام 1971 باتباع سياسة جديده لتحسين الاوضاع الاقتصادية ، وذلك بانتهاج سياسة تمكن الدولة من خلالها تحقيق الاستقلال الاقتصادي من سيطرة الشركات الأجنبية الاحتكارية عن طريق اخضاعها لأحكام وقوانين الحكومة الليبية.

 3- ان مبدأ المشاركة الذي تبنته ليبيا قبل غيرها من الدول المنتجة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك ، لايمثل سياسة ليبيا النفطية وحسب ، بل أصبح سياسة عامة لمنظمة الأوبك والدول الأعضاء فيها، وعد ذلك دلالة بارزة على سلامة الخطوات التي تسير عليها سياسة الحكومة الليبية النفطية خلال تلك المرحلة.

 4- ان القرارات التي اتخذتها الحكومة الليبية كان لها صداها الواسع لدى دول اوبك الاخرى ، لذا شرعت هذه الدول بالمطالبة من الشركات الأجنبية العاملة لديها بتعديل اسعار النفط بما يتوافق مع الزيادة الليبية من جهة ، والطلب العالمي المتزايد على النفط الخام في تلك المدة من جهة اخرى.

الهوامش:

1. () عبد الامير قاسم كبة ، المملكة الليبية وصناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي ، دار الأندلس للطبع والنشر ، بيروت ، 1963، ص56. [↑](#endnote-ref-1)
2. () علي احمد العتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969 ، دار الطليعة ، بيروت ،1972 ، ص36. [↑](#endnote-ref-2)
3. () المملكة الليبية - وزارة شؤون البترول ، البترول الليبي 1954-1967 ، ليبيا ، 1967 ، ص63-64. [↑](#endnote-ref-3)
4. () محمد يوسف المقريف ، المصدر السابق ، ص129. [↑](#endnote-ref-4)
5. () د. ك. و ، ملفات وزارة التخطيط ، رقم الملف 520201/66 ، وثيقة 1 ، ص6. [↑](#endnote-ref-5)
6. () شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970 ، ط1 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1985، ص248. [↑](#endnote-ref-6)
7. () المصدر نفسه ، ص٢٣٩. [↑](#endnote-ref-7)
8. ( (International Business Publications ، Libya Oil and Gas Exploration Laws and Regulation Handbook ، USA ، 2008 ، P.52. [↑](#endnote-ref-8)
9. () شكري غانم ، المصدر السابق ، ص٢٣٩. [↑](#endnote-ref-9)
10. () عبد الرزاق المرتضى ، العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك) أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي ، ط1 ، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر ، طرابلس ، 2008، ص101. [↑](#endnote-ref-10)
11. () من الشركات التي اعلنت موافقتها على هذا الشرط هي : أسو ليبياAso Libya) ) ، واسوسرت (Asosrt) ، وشركة النفط البريطانية التنقيب ، وشركة الخليج للنفط وشركة الفيرات. ينظر : شكري غانم ، المصدر السابق ، ص186. [↑](#endnote-ref-11)
12. () المصدر نفسه ، ص٢٣٩-240. [↑](#endnote-ref-12)
13. () شكري غانم ، المصدر السابق ، ص251. [↑](#endnote-ref-13)
14. () الريع : هو الأجر الواجب دفعه لصاحب الأرض نتيجة لاستعمال أرضه ، أي أن الأرض عندما تحتوي على ثروة مثل النفط وهي مادة ناضبة فيجب على مستغلها دفع تعويض عن استنزاف ذلك المورد ، وظهرت مشكلة تنفيق الإتاوة أو الريع بعد الأخذ بنظام مناصفة الأرباح حيث ثار التساؤل عما اذا كانت الإتاوة أو الريع الذي تحصل عليه حكومات الدول المتعاقدة يدخل ضمن نسبة 50% التي تحصل على وفق نظام مناصفة الأرباح أم أنها تعد من قبيل نفقات أو تكلفة الانتاج التي تقبل الخصم من الدخل الاجمالي الذي تحصل عليه الشركات المتعاقدة عند حساب الضريبة المستحقة عليها طبقاً لقاعدة مناصفة الارباح. وقد أرسلت منظمة الأوبك ثلاث مذكرات موجهه إلى شركات النفط وحكومات البلدان المستهلكة كأساس لمفاوضاتها حول مسالة الريع ، وأشارت المنظمة في مذكراتها إلى إن هناك فرقا بين العائدات أو الريع وبين ضريبة الدخل ، فالعائدات واجبة الدفع من قبل مستأجر الأرض أو صاحب الامتياز وهو بمثابة تعويض للمالك ، وقد أرادت المنظمة من الشركات في قرارها (4/33) احتساب الإتاوة أو الريع عنصراً من عناصر النفقة لا جزءاً من حصة الحكومة البالغة 50% من الربح. ينظر : عبد الرزاق المرتضى سليمان ، العلاقات النفطية في دول الدومن الاوبيك ، طرابلس الغرب ، 1983 ، ص315. [↑](#endnote-ref-14)
15. () محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي الحقبة النفطية 1963-1969 ، المجلد الرابع ، ط1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2006، ص135. [↑](#endnote-ref-15)
16. () للمزيد عن اللجنة الاقتصادية ينظر : سيروب استيبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبيك ، دار الثروة للصحافة والنشر ، بغداد،1980 ، ص157-160. [↑](#endnote-ref-16)
17. () جريدة الثورة العربية ، العدد 334 ، 23 آب 1965. [↑](#endnote-ref-17)
18. () مجلة البترول العربي والاقتصاد ، المجلد الأول ، العدد 3 ، نيسان 1965 ، ص9. [↑](#endnote-ref-18)
19. () ر. و. اندجيكيان ، الأوبك في الاقتصاد العالمي ، ترجمة : زهدي الشامي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1985 ، ص9. [↑](#endnote-ref-19)
20. () عبد العزيز العجيزي ، ازمة الطاقة والمتغيرات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 41 ، السنة 11 ، تموز 1975 ، ص660. [↑](#endnote-ref-20)
21. () المصدر نفسه ، ص80. [↑](#endnote-ref-21)
22. () جريدة الثورة العربية ، العدد 297 ، 9 تموز 1965. [↑](#endnote-ref-22)
23. () علي حسين الوائلي ، الدور السعودي في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ١٩٦٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2011، ص88. [↑](#endnote-ref-23)
24. () مجلة البترول العربي ، (القاهرة) ، العدد1 ، السنة الرابعة ، 1966 ، ص18. [↑](#endnote-ref-24)
25. () أيان سيمور ، الأوبك : أداة تغيير، ترجمة : عبد الوهاب الأمين ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1983، ص324-325. [↑](#endnote-ref-25)
26. () علي حسين الوائلي ، المصدر السابق ، ص100. [↑](#endnote-ref-26)
27. () عبد الله الطريفي ، البترول العربي سلاح في المعركة ، بيروت ، 1976 ، ص35. [↑](#endnote-ref-27)
28. () الصادق شكري ، هدرزة في السياسة والتاريخ الملك .. العقيد .. المعارضة الليبية في الخارج ، ج2 ، الحلقة الرابعة ، على الموقع :

http://www.libya-watanona.com/adab/shukri/ss25056a.htm [↑](#endnote-ref-28)
29. () انتوني سامسون ، الشقيقات السبع – شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة : سامي هاشم ، بيروت ، 1976، ص253. [↑](#endnote-ref-29)
30. () الصادق شكري ، المصدر السابق ، على الموقع :

 http://www.libya-watanona.com/adab/shukri/ss25056a.htm [↑](#endnote-ref-30)
31. () د. ك. و ، ملفات وزارة النفط ، قرارات المؤتمر الرابع عشر لمنظمة أوبك ، م/263/421800 ، و/1 ، ص44. [↑](#endnote-ref-31)
32. () يوسف خليفه اليوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2015 ، ص٢٢١. [↑](#endnote-ref-32)
33. () محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، ط1 ، الرباط ، 1996، ص146. [↑](#endnote-ref-33)
34. () كان الملك حينها في تركيا في رحلة علاج. والقى ضباط من الجيش الليبي القبض على رئيس أركان الجيش ورئيس جهاز أمن المملكة. وبعد الاطاحة بالنظام الملكي تغير اسم المملكة الليبية إلى [الجمهورية العربية الليبية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9). للمزيد من التفاصيل ينظر : سعود بن عبد الرحمن السبعاني ، ملوك واتباع (ملوك في الداخل وعملاء واتباع في الخارج ) ، ط2 ، (د.م) ، 2009 ، ص542-544. [↑](#endnote-ref-34)
35. () معمر القذافي : هو معمر بن محمد بن عبد السلام بن حمد بن محمد أبو منيار القذافي ، ولد في ٧ حزيران عام ١٩٤٢ في قرية جهنم في مدينة سرت جنوب ليبيا ، حصل على شهادة الابتدائية عام ١٩٥٦ ، أكمل دراسته الاعدادية في مدينة فزان ودخل إلى الجامعة الليبية عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٤ أسس تنظيم الضباط الأحرار للقيام بالثورة ، واستمر في حكم البلاد حتى عام 2011 بعد ثورات الربع العربي التي اجتاحت معظم البلدان العربية ومن ضمنها ليبيا تم الاطاحة بحكمة. للمزيد من التفاصيل ينظر : هاجر خضر محمد النصراوي ، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٨٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص39-45.؛ علاء الدين زردومي ، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والسياسة ، جامعة خضير بسكره ، الجزائر ، 2013. [↑](#endnote-ref-35)
36. ( (International Business Publications ، Op.Cit. ، P.52. [↑](#endnote-ref-36)
37. () خالد منصور اسماعيل ، اشكاليات التحكيم في منازعات عقود النفط ، ط1 ، الرياض ، 2015 ، ص٧0. [↑](#endnote-ref-37)
38. () أسامة صاحب منعم ، انضمام العراق إلى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) 1972 ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد 21 ، حزيران 2015 ، ص414. [↑](#endnote-ref-38)
39. () نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص414. [↑](#endnote-ref-39)
40. () هاجر خضر محمد النصراوي ، المصدر السابق ، ص139. [↑](#endnote-ref-40)
41. () خالد منصور اسماعيل ، المصدر السابق ، ص٧١. [↑](#endnote-ref-41)
42. ( (International Business Publications ، Op.Cit. ، P.52.‏ [↑](#endnote-ref-42)
43. () هاجر خضر محمد النصراوي ، المصدر السابق ، ص140. [↑](#endnote-ref-43)
44. () خالد منصور اسماعيل ، المصدر السابق ، ص٧4. [↑](#endnote-ref-44)
45. () عبد الرازق المرتضى سليمان ، التشريعات النفطية الليبية (تشريعات فرعية) ، ط1 ، المنشأة العامة للنشر ، بنغازي ، 1982 ، ص435. [↑](#endnote-ref-45)
46. ( (International Business Publications ، Op.Cit. ، P.52.‏ [↑](#endnote-ref-46)
47. () نقلاً عن : يوسف خليفة اليوسف ، المصدر السابق ، ص226.؛ نشرة عالم النفط ، مجلد20 ، كانون الثاني 1970 ، ص6. [↑](#endnote-ref-47)
48. () هاجر خضر محمد النصراوي ، المصدر السابق ، ص141. [↑](#endnote-ref-48)
49. () سعدون حمادي ، مذكرات وأراء في شؤون النفط ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص34.؛ مشدن وهيبة ، أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004 ، ص59-60. [↑](#endnote-ref-49)
50. () اسماء صلاح الدين ، المصدر السابق ، ص139. [↑](#endnote-ref-50)
51. () حيدر علي خلف العكيلي ، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 1960-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014 ، ص١٥٦. [↑](#endnote-ref-51)
52. () أسامة صاحب منعم ، المصدر السابق ، ص416.؛ هاجر خضر محمد النصراوي ، المصدر السابق ، ص141. [↑](#endnote-ref-52)
53. ( (Francisco Parra ، Oil Politics A Modern History of Petroleum ، New York ، 2004 ، P.132-133. [↑](#endnote-ref-53)
54. ( (F.R.U.S ، No.87 ، Op.Cit ، P.213. [↑](#endnote-ref-54)
55. (( Francisco Parra ، Op.Cit. ، P.133.;

 ايان سيمور ، المصدر السابق ، ص149. [↑](#endnote-ref-55)
56. ( (F.R.U.S. ، Telegram From the Department of Certain Diplomatic Posts، Vol.XXXVI ، No.88 ، Washington ، April 2 ، 1971 ، P.214. [↑](#endnote-ref-56)
57. () ايان سيمور ، المصدر السابق ، ص149. [↑](#endnote-ref-57)
58. ( (Francisco Parra ، Op.Cit. ، P.134. [↑](#endnote-ref-58)
59. () بوريس راتشكوف ، النفط والسياسة الدولية ، ترجمة : خضر زكريا ، بيروت ، 1974 ، ص137؛ فاضل الجلبي ، التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية ، الكويت ، 1979 ، ص56. [↑](#endnote-ref-59)
60. () محمود شاكر ، ليبية ، ط1 ، الدار العالمية ، القاهرة ، 1972 ، ص111. [↑](#endnote-ref-60)
61. () نشرة عالم النفط ، (بيروت) ، المجلد الرابع ، العدد 1 ، 21 آب 1971 ، ص2. [↑](#endnote-ref-61)
62. () نقلاً عن : سيروب استبانيان ، المصدر السابق ، ص134-135. [↑](#endnote-ref-62)
63. () ايان سيمور ، المصدر السابق ، ص128. [↑](#endnote-ref-63)
64. () المصدر نفسه ، ص129.

المصادر:

**أولاً : الوثاق**.

**1\_الوثائق العربية:**

	1. **دار الكتب والوثائق العراقية :**1ــــ د. ك. و ، ملفات وزارة التخطيط ، رقم الملف 520201/66 ، وثيقة 1.

2ــ د. ك. و ، ملفات وزارة النفط ، قرارات المؤتمر الرابع عشر لمنظمة أوبك ، م/263/421800 ، و/1.

2- الوثائق الاجنبية:

	1. وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ((F.R.U.S.
	2. F.R.U.S. ، Memorandum from The Presidents Depute Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Nixon ، Vol.XXXVl ، No.268 ، Washington ، December 20 ، 1973.**ثانياً : الكتب الوثائقية :**

	1. سيروب استيبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبيك ، منشورات النفط والتنمية ، بغداد ، 1980.
	2. عبد الرازق المرتضى ، التشريعات النفطية الليبية تشريعات فرعية ، ط1 ، المنشأة العامة للنشر ، طرابلس والتوزيع والاعلان ، 1988.**ثالثاً : النشرات النفطية.**

1ـــــ نشرة عالم النفط ، (بيروت) ، المجلد الرابع ، العدد 1 ، 21 آب 1971.

**رابعاً : المطبوعات الحكومية** :

1ـــ المملكة الليبية - وزارة شؤون البترول ، البترول الليبي 1954-1967 ، ليبيا ، 1967.

**خامساً : المذكرات الشخصية.**

	1. سعدون حمادي ، مذكرات واراء في شؤون النفط ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.2ـــمحمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، ط1 ، الرباط ، 1996.

**سادساً : الرسائل والاطاريح الجامعية**:

1ــ حيدر علي خلف العكيلي ، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 1960-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014.

2ــــ علاء الدين زردومي ، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والسياسة ، جامعة خضير بسكره ، الجزائر ، 2013.

3ـــ علي حسين الوائلي ، الدور السعودي في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ١٩٦٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2011.

4ـــ مشدن وهيبة ، أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004.

5ـــ هاجر خضر محمد النصراوي ، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٨٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2016.

**سابعاً : الكتب العربية والمعربة**:

1.انتوني سامسون ، الشقيقات السبع – شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة : سامي هاشم ، بيروت ، 1976.

2. إيان سيمور ، الأوبك : أداة تغيير، ترجمة : عبد الوهاب الأمين ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1983**.**

3. بوريس راتشكوف ، النفط والسياسة الدولية ، ترجمة : خضر زكريا ، بيروت ، 1974 ، ص137؛ فاضل الجلبي ، التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية ، الكويت ، 1979.

4. خالد منصور اسماعيل ، اشكاليات التحكيم في منازعات عقود النفط ، ط1 ، الرياض ، 2015.

خير الدين عبد الرحمن ، ما بين الثورة والدبلوماسية ، ط1 ، بيروت ، 2019 .

5.ر. و. اندجيكيان ، الأوبك في الاقتصاد العالمي ، ترجمة : زهدي الشامي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1985**.**

6. سعود بن عبد الرحمن السبعاني ، ملوك واتباع (ملوك في الداخل وعملاء واتباع في الخارج ) ، ط2 ، (د.م) ، 2009.

7.شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970 ، ط1 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1985.

8. عبد الامير قاسم كبة ، المملكة الليبية وصناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي ، دار الأندلس للطبع والنشر ، بيروت ، 1963.

9.عبد الرازق المرتضى سليمان ، العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك) أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي ، ط1 ، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر ، طرابلس ، 2008.

10.عبد الله الطريفي ، البترول العربي سلاح في المعركة ، بيروت ، 1976**.**

11. علي احمد العتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969 ، دار الطليعة ، بيروت ،1972 ، ص36.

12.محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي الحقبة النفطية 1963-1969 ، المجلد الرابع ، ط1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2006.

13.محمود شاكر ، ليبية ، ط1 ، الدار العالمية ، القاهرة ، 1972.

14. يوسف خليفه اليوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2015 .

**ثامناً : البحوث المنشورة .**

1.أسامة صاحب منعم ، انضمام العراق إلى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) 1972 ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد 21 ، حزيران 2015.

2. الصادق شكري ، هدرزة في السياسة والتاريخ الملك .. العقيد .. المعارضة الليبية في الخارج ، ج2 ، الحلقة الرابعة ، على الموقع :

<http://www.libya-watanona.com/adab/shukri/ss25056a.htm>

**تاسعاً : الموسوعات.**

	1. International Business Publications ، Libya Oil and Gas Exploration Laws and Regulation Handbook ، USA ، 2008.**عاشراً : المجلات .**

1.مجلة البترول العربي ، (القاهرة) ، السنة الرابعة ، العدد 2 ، شباط 1966.

**حادي عشر : الكتب الانكليزية .**

 (Francisco Parra ، Oil Politics A Modern History of Petroleum ، New York ، 2004 ، .**1** [↑](#endnote-ref-64)